

مراجعة القانون العام لحماية البيانات لعام 2020

مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية
الدولية (IGO) في ICANN

07 أيار، 2020
GE-003



قائمة المحتويات

3
3
4
4
5

السياق
مراجعة GDPR لعام 2020
مراجعة 2020: نظرة متفحصة
الصلة بمساهمة ICANN ومنظمة ICANN في المشاورات المفتوحة
نشر عملية المراجعة

السياق

في 25 ماي 2018، أصبحت اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) قابلة للتطبيق في الدول الأعضاء الثمانية والعشرين (في ذلك الوقت) في الاتحاد الأوروبي (EU)، بعد الموافقة عليها من قبل البرلمان الأوروبي والمجلس في عام 2015. ودخلت حيز التنفيذ في المنطقة الاقتصادية الأوروبية الأوسع¹ في 20 يوليو 2018.

كان القانون العام لحماية البيانات بمثابة إصلاح شامل لقواعد الخصوصية في الاتحاد الأوروبي، حيث أنه وسع نطاقها وعزز إنفاذها. وفي هذا الصدد، عزز القانون العام لحماية البيانات حقوق الأفراد؛ وأبرزها الحق في النسيان والتصميم بهدف المحافظة على الخصوصية وحقوق المعالجة الآلية. كما أنه وفر وسائل تعاون أقوى لسلطات حماية البيانات (DPAs) ووفر سلطة إصدار غرامات عقابية في حالات عدم الامتثال ذات الحجم المماثل لتلك المطبقة في قانون مكافحة الاحتكار.

لقد كان القانون العام لحماية البيانات (GDPR) قانوناً رائداً يهدف إلى توجيه جهود المشرعين بهدف احتواء الآثار السلبية للرقمنة. وللتأثيرات المقصودة وغير المقصودة للقانون وقع في جميع أنحاء العالم، وفي كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي تقريباً.

مراجعة GDPR لعام 2020

وفقاً للمبادئ التوجيهية الأفضل للاتحاد الأوروبي²، فإن تشريعات الاتحاد الأوروبي خاضعة عادة لعملية مراجعة بعد خمس سنوات. قد تؤدي عملية المراجعة أو لا تؤدي إلى تغييرات في القانون المعني.

ومع ذلك، تسري فترة مراجعة القانون العام لحماية البيانات، المادة 97، بعد عامين الأولين فقط وكل أربع سنوات بعد ذلك. وفي سياق كل مراجعة، تقوم اللجنة بإعداد تقرير بحيث "تدرس، على وجه الخصوص، تطبيق وأداء (أ) الفصل الخامس بشأن نقل البيانات الشخصية إلى بلدان ثالثة أو المنظمات الدولية ... [و] (ب) الفصل السابع حول التعاون والاتساق" بين هيئات حماية البيانات الوطنية. ويمكن للجنة، إذا لزم الأمر، اقتراح تعديلات على القانون العام لحماية البيانات.

ستدرس عملية المراجعة لعام 2020 كيفية عمل هيئات حماية البيانات الأوروبية مع بعضها البعض، مع استغلال الأدوات التي يوفرها القانون العام لحماية البيانات بهدف تعزيز تعاونها، وما إذا كان القانون العام لحماية البيانات يضمن إنفاذاً مماثلاً للقانون عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما أنها ستقيم النظام الخاص بآليات الموافقة على عمليات نقل البيانات الدولية خارج الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى ذلك، يرجح أن تقوم مراجعة 2020 بتقييم أوجه عدم الاتساق المتصورة في بعض أجزاء القانون التي تمنح الدول الأعضاء هامشاً تقديرياً في كيفية تطبيق قواعد معينة من القانون العام لحماية البيانات. وسيشمل ذلك إجراء عملية تقييم عامة للتنفيذ على المستوى الوطني. ومن النقط الأخرى التي قد يتم فحصها: العلاقة بين القانون العام لحماية البيانات والتقنيات الخاصة بقطاع معين، مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، والتنقل الذكي، وسلسلة الكتل. في ضوء أزمة COVID-19، من المرجح أن تنظر اللجنة أيضاً في دور حماية البيانات في هذا السياق واستخدام الأدوات التكنولوجية مثل تطبيقات تتبع جهات الاتصال لمعالجة الطوارئ.

ومع ذلك، لن تكون مراجعة القانون العام لحماية البيانات لعام 2020 مراجعة كاملة ولا يُتوقع أن تؤدي إلى تغييرات جوهرية في التشريع. وعلى الرغم من أن بند مراجعة القانون العام لحماية البيانات ينص على أن "تقدم اللجنة، إذا لزم الأمر، مقترحات مناسبة لتعديل هذه اللائحة"، على النحو المذكور أعلاه، "ولا سيما مع مراعاة التطورات في تكنولوجيا المعلومات"، لم تشر اللجنة إلى أنها تقوم بإعداد أية مقترحات.

ستتخذ المراجعة من قبل المفوضية الأوروبية على أساس المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي وهيئات حماية البيانات الأوروبية. وقد قدمت جميع هذه المؤسسات مساهماتها فعلياً². أعلنت المفوضية الأوروبية أيضاً عن مشاورات عامة دعت فيها المواطنين وأصحاب المصلحة لتقديم اقتراحاتهم حول نطاق عملية تقييم القانون العام لحماية البيانات لعام 2020، والذي تم تعيينه لتغطية التحويلات الدولية للبيانات الشخصية إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي، وآليات التعاون بين السلطات الوطنية لحماية البيانات وفقاً لخارطة طريق المبادرة المنشورة³. وقد ظلت المشاورات العامة مفتوحة من 1 إلى 29 أبريل 2020.

¹ توحد المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الثلاث (أيسلندا وليختنشتاين والنرويج) في سوق داخلية تحكمها نفس القواعد الأساسية <https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/169/the-european-economic-area-eea-switzerland-and-the-north>.

² انظر تقديمات المجلس الأوروبي: <https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-14994-2019-REV-1/en/pdf>؛ البرلمان الأوروبي (تسريب صحفي): https://www.politico.eu/wp-content/uploads/2020/03/SKM_C45820030616021.pdf?utm_source=POLITICO.EU&utm_campaign=9dc3058825-EMAIL_CAMPAGN_2020_03_06_02_08&utm_medium=email&utm_term=0_10959edeb5-9dc3058825-189796441، and https://edpb.europa.eu/sites/edpb/files/files/file1/edpb_contributiongdprevaluation_20200218.pdf. المجلس الأوروبي لحماية البيانات: <https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/12322-Report-on-the-application-of-the-General-Data-Protection-Regulation>.

³ انظر خارطة الطريق على <https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/12322-Report-on-the-application-of-the-General-Data-Protection-Regulation>.

مراجعة 2020: نظرة متفحصة

استنادا إلى المدخلات التي طلبتها وقدمتها المؤسسات حتى الآن، ستشمل المراجعة تقييم المفوضية للتعاون بين هيئات حماية البيانات، وخاصة "الشباك الواحد"؛ أي آلية (OSS). تسمح آلية OSS لوحدة التحكم بالاعتماد على هيئة حماية بيانات واحدة توجد فيها مؤسسة الاتحاد الأوروبي الرئيسية، والتي ستتسق بعد ذلك مع سلطة دولة عضو أخرى إذا كانت هناك مشكلة عبر الحدود. أعدت هيئات حماية البيانات تقريرا موجزا عن الاستبيان الذي أرسلته اللجنة ونشرت ردود كل دولة.⁴ سلطت نتائج الاستبيان الضوء على بعض الصعوبات التي يواجهها التعاون بين هيئات حماية البيانات، وخاصة تلك التي تتعلق بالتمويل والاختلافات الإدارية والمتطلبات الإدارية المتباينة في القوانين الوطنية. ونتيجة لذلك، غالبا ما تكون النتيجة تأخيرا في حل النزاعات والإنفاذ العام للقواعد. تتعلق المشاكل الأخرى بتعريفات مختلفة لبعض المصطلحات مثل "مشروع مقرر" و"تأخير لا مبرر له" و"معلومات ذات صلة" و"اختلافات ثقافية" والتي قد تؤدي إلى تفسيرات وممارسات مختلفة.⁵ وهناك بند آخر أثارته هيئات حماية البيانات وهو نقص التمويل، والذي من المرجح أن تناوله اللجنة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الأشهر القليلة الماضية، أعربت هيئة حماية البيانات الألمانية بشكل خاص عن عدم رضاها عن إطار العمل الحالي. وأفاد مقال في "Handelsblatt"⁶، وهي صحيفة أعمال ألمانية رائدة، أن المفوض الاتحادي لحماية البيانات أولريش كيلبر انتقد عدم اتخاذ قرار من قبل هيئة حماية البيانات الأيرلندية في بعض الحالات المتعلقة بشركات التكنولوجيا الكبرى، واصفا إهمالها بأنه "لا يطاق". ولهذا السبب، "تفاقت شكوكه يوما بعد يوم" حول "ما إذا كان يمكن أن تبقى آلية الشباك الواحد كما هي، وما إذا كانت تحتاج إلى تصحيحات طفيفة فقط، أو أنه عليكم اتخاذ خطوة جذرية كبيرة". ونتيجة لذلك، يدعم المفوض فكرة إيجاد هيئة أوروبية مرمزة تخضع للقانون الإداري الأوروبي بدل القانون الوطني. وقد أعرب مفوض هيئة حماية البيانات في هامبورغ يوهانس كاسبار بدوره عن مخاوف مماثلة، وانتقد "تخصيص سلطات قليلة بكفاءة القيادة الرائدة".

في نهاية عام 2019، قال المشرف الأوروبي على حماية البيانات وجوتيك فيويروسكي في مقابلة⁷: "الاختلاف ليس بسبب الاختلافات القانونية والثقافية فقط، ولكنه يرجع أيضا إلى الوضع السياسي" في الدول الأعضاء، وأن "الناقشات تكون ساخنة جدا في بعض الأحيان". وأضاف أنه "عندما يتم اتخاذ القرار، ويتم التصويت، يتبع أصحاب الرأي المرجوح قرار الأغلبية".

وبالنسبة لعمليات النقل الدولية للبيانات، ستشمل المراجعة على الأرجح نقطة حول الحالة الراهنة لمراجعة ما يسمى بالبنود التعاقدية القياسية. هذه عبارة عن مجموعة من الشروط والأحكام التعاقدية التي تم وضعها سابقا، والتي يلتزم بها مرسل البيانات الشخصية ومتلقيها. تم تعليق هذه المراجعة بسبب قضية Schrems II⁸ المتعلقة أمام محكمة العدل الأوروبية.

وبالنسبة للاختلافات في التنفيذ بين الدول الأعضاء، يُتوقع أن تعالج اللجنة الاختلافات التي يسمح بها القانون العام لحماية البيانات. سيغطي هذا قضايا مثل الحدود العمرية لحماية خصوصية الأطفال ومفهوم الموافقة، بالإضافة إلى التناقضات المتعلقة الأخرى المتعلقة بتغيير الدول، والتي تعتبر إشكالية تحول دون ضمان التطبيق الفعال للقانون.

وأخيرا، من المحتمل أن تحتوي المراجعة أيضا على تقييم لكيفية مساهمة القانون العام لحماية البيانات في أهداف السياسة العامة لهذه اللجنة الأوسع؛ مثل استدامة ورقمنة صناعة الاتحاد الأوروبي ومجتمعه، وكيف ترتبط هذه الأهداف بحماية البيانات الشخصية.

الصلة بمساهمة ICANN ومنظمة ICANN في المشاورات المفتوحة

لقد كان لمتطلبات القانون العام لحماية البيانات تأثير كبير على أنشطة معالجة البيانات الشخصية لمجتمع الإنترنت بأكمله. وهذا يشمل معالجة وتوافر بيانات التسجيل فيما يتعلق بإدارة نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLDs).

⁴ راجع https://edpb.europa.eu/individual-replies-data-protection-supervisory-authorities_en

⁵ انظر هيئة الإشراف الألمانية الصفحة 5 من المساهمة على https://edpb.europa.eu/sites/edpb/files/de_sas_gdpr_art_97questionnaire.pdf

⁶ انظر مقال "Datenschützer Kelber bringt neue EU-Behörde gegen Facebook & Co. ins Spiel" على

<https://www.handelsblatt.com/politik/deutschland/datenschutz-verstoesse-datenschuetzer-kelber-bringt-neue-eu-behoerde-gegen-facebook-und-co-ins-spiel/25479302.html>, Handelsblatt 28.01.2020

⁷ تم توزيع المقابلة كجزء من رسائل البريد الإلكتروني الخاصة باشتراك Politico Pro

⁸ انظر

[http://curia.europa.eu/juris/fiche.jsf;jsessionid=64EDEB02E1185F51365CA9D35AEB0C51?id=C%3B311%3B18%3BRP%3B1%3BP%3B1%3BC2018%2F0311%2FP&ogp=&for=&mat=or&lgrc=en&jge=&td=%3BALL&jur=C%2CT%2CF&dates=&pcs=Oor&g=&parties=schrems&pro=&nat=or&cit=none%252CC%252CCJ%252CR%252C2008E%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252Ctrue%252Cfalse%252Cfalse&language=en&avg=&cid=6264483](http://curia.europa.eu/juris/fiche.jsf;jsessionid=64EDEB02E1185F51365CA9D35AEB0C51?id=C%3B311%3B18%3BRP%3B1%3BP%3B1%3BC2018%2F0311%2FP&ogp=&for=&mat=or&lgrc=en&jge=&td=%3BALL&jur=C%2CT%2CF&dates=&pcs=Oor&g=&parties=schrems&pro=&nat=or&cit=none%252CC%252CCJ%252CR%252C2008E%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252C%252Ctrue%252Cfalse%252Cfalse&language=en&avg=&cid=6264483)

يعمل مجتمع ICANN ومنظمة ICANN (org) على تطوير وتنفيذ نموذج من شأنه تمكين الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة لأغراض مشروعة على النحو الذي يطلبه مجلس حماية البيانات الأوروبي (EDPB)⁹ من بين أمور أخرى. يتطلب تطوير وتنفيذ هذا النظام العالمي موازنة بين متطلبات حماية البيانات في القانون والمصالح المشروعة للأطراف التي تسعى للوصول إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة، بما في ذلك أهداف المصلحة العامة الهامة التي تُشرع الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك مواضيع البيانات. وفي ذلك عدد من التحديات.

علينا ألا نستنهين بالتأثير السلبي المحتمل على معالجة أسماء النطاقات في سياق إدارة حركة مرور الإنترنت إذا تم اعتبار معالجة بيانات DNS لأغراض إدارة حركة المرور معالجة غير قانونية إلا إذا تم الحصول على موافقة جميع المستخدمين.¹⁰

رحبت مؤسسة ICANN بفرصة تقديم التعليقات في سياق مبادرة تقييم القانون العام لحماية البيانات الخاص بالمفوضية الأوروبية. ومع أن هناك أحكاماً أخرى، تتعلق بالقانون العام لحماية البيانات، ذات أهمية بالنسبة لـ ICANN، إلا أن بيان مؤسسة ICANN¹¹ ركز على عمليات النقل الدولية للبيانات الشخصية إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي وآلية التعاون بين سلطات حماية البيانات الوطنية كمواضيع رئيسية في هذه المراجعة. يعد كل من توافر آليات النقل الفعالة واتخاذ القرارات الفعالة والمتسقة من قبل السلطات الإشرافية في مسائل التطبيق العام أمراً مهماً بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالعمليات العالمية مثل تنسيق المعارف الفريدة للإنترنت التي تقوم بها ICANN.

بالإضافة إلى ذلك، تضمنت بيان مؤسسة ICANN موضوع التحكم المشترك، حيث يوجد حالياً قدر كبير من المخاوف بشأن نطاق التحكم المشترك ومحتوى الترتيبات المطلوبة بين وحدات التحكم المشتركة. هذا، كما تم إبرازه أيضاً من خلال ورقة "استكشاف نموذج وصول موحد لبيانات تسجيل gTLD"¹² المقدمة إلى EDPB، وهي مسألة تؤثر بشكل كبير على تطوير وتنفيذ نظام WHOIS، والذي يشمل العديد من الجهات الفاعلة في جميع أنحاء العالم ويمكن أن يكون بمثابة تلبية وظائف المصلحة العامة التي من المتوقع أن يخدمها النظام على نطاق عالمي.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم مساهمات أخرى غير مساهمة ICANN في المشاورة المفتوحة تشير إلى مشكلة WHOIS.

نشر عملية المراجعة

تم تأجيل إصدار تقرير التقييم لعام 2020 ومراجعة اللائحة العامة لحماية البيانات إلى شهر يونيو، ومن المقرر الآن نشر ذلك في 3 يونيو 2020.

⁹ انظر https://edpb.europa.eu/news/news/2018/european-data-protection-board-endorsed-statement-wp29-icannwhois_en

¹⁰ راجع رسالة 3 ديسمبر الصادرة عن مجلس حماية البيانات الأوروبي (EDPB) إلى هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية (BEREC) بشأن تفسير EDPB للعديد من العناصر الفنية الرئيسية لمعالجة بيانات الاتصالات الإلكترونية والبيانات الوصفية - https://edpb.europa.eu/our-work-tools/our-documents/letters/edpb-response-berec-request-guidance-revision-its-guidelines_en

<https://www.icann.org/en/system/files/files/octo-009-en.pdf>

¹¹ راجع بيان ICANN على <https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/12322-Report-on-the-application-of-the-General-Data-Protection-Regulation/F514217>

¹² <https://www.icann.org/en/system/files/files/unified-access-model-gtld-registration-data-25oct19-en.pdf>

